IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (4) Part (1): 31-45

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Al-Tuwairi Farhan Abdul Rahman Khader & Al-Khatib Rabah Jamil Saad Al-Din. Measuring and Analyzing the Impact of International Financing Sources on Economic Performance in Latin American Countries for the Period (2000-2023). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (4) Part (1):31-45.

Measuring and Analyzing the Impact of International Financing Sources on Economic Performance in Latin American Countries for the Period (2000-2023)

Farhan Abdul Rahman Khader Al-Tuwairi [1], Rabah Jamil Saad Al-Din Al-Khatib [2]

[1,2] *University of Mosul - College of Administration and Economics, Mosul, Iraq*

aramfarhan694@gmail.com [1]
rabah_jamel@uomosul.edu.iq [2]

Abstract: The study derives its importance from the importance of international financing issues and their impact on economic performance by improving macroeconomic indicators, including GDP growth, the state's general budget deficit, and external debt.

The study aims to shed light on the theoretical approach to international financing sources and economic performance, and the role they play in achieving economic growth and reducing unemployment, inflation, and budget deficits. It also presents proposals that contribute to increasing the efficiency of using international financing sources in the countries selected for the study sample.

The study relied on the descriptive approach and the standard quantitative analytical approach to analyze and measure the relationship between international financing sources and economic performance. This was achieved by describing the model, then estimating and testing it using cross-sectional data based on data from the World Bank and the International Monetary Fund, as well as official statistical reports and publications from the countries selected for the study. The study reached a set of results, the most prominent of which is that the total external debt has an inverse and significant effect. When external debt increases by (1%), this will lead to a decrease in the economic growth rate by (-0.364%), which is contrary to the study's hypothesis that there is a positive relationship. The study recommended the necessity of diversifying sources of international financing between soft loans, foreign direct investment, financial transfers, and development aid, enhancing cooperation with international financial institutions, directing international financing towards productive sectors, reforming the institutional and legal framework to attract financing, taking into account the impact of external debt on financial sustainability, improving the efficiency of international financing management, as well as establishing a unified national database for international financing.

Keywords: international finance, economic performance, foreign direct investment, development aid.

IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (4) Part (1): 31-45

قياس أَثر مصادر التمويل الدولي في الاداء الاقتصادي وتحليلها لدول أَمريكا اللاتينية للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)

الباحث: فرحان عبد الرحمن خضر الطويري [١]، أ.م.د. رباح جميل سعد الدين الخطيب [٢]

[١،٢] جامعة الموصل –كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق

المستخلص: تكتسب الدراسة أَهميتها من أَهميَّة موضوعات التمويل الدولي وأَثرها في الأَداء الاقتصادي عن طريق تحسين أَداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومنها النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة للدولة والدين الخارجي.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الاتجاه النظري لمصادر التمويل الدولي والأَداء الاقتصادي، والدور الذي تؤديه في تحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة والتضخم وعجز الموازنة، فضلًا عن تقديم مقترحات تُسهِم في زيادة كفاءة استخدام مصادر التمويل الدولي في الدول المختارة عينة الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الكمي القياسي لتحليل وقياس العلاقة بين مصادر التمويل الدولي والأَداء الاقتصادي، عن طريق توصيف الأُنموذج ومن ثم التقدير والاختبار في بيانات المقاطع العرضيَّة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتقارير والنشرات الإحصائيَّة الرسمية للدول المختارة للدراسة.

- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أَبرزها لإجمالي الديون الخارجية أَثر عكسي ومعنوي، فعندما تزداد الديون الخارجية بنسبة (١٪) فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (٠,٣٦٤-%) وهذا مخالف لفرضية الدراسة القائلة بوجود علاقة إيجابية وأَوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر التمويل الدولي بين القروض الميسّرة، الاستثمارات الأَجنبيَّة المباشرة، التحويلات الماليَّة، والمساعدات التنموية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الماليَّة الدوليَّة، توجيه التمويل الدولي نحو القطاعات الإنتاجية، وإصلاح الإطار المؤسسي والقانوني لجذب التمويل، ومراعاة أَثر الديون الخارجية على الاستدامة الماليَّة، وتحسين كفاءة إدارة التمويل الدولي، فضلًا عن إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للتمويل الدولي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الدولي، الأداء الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الإنمائية.

Corresponding Author: E-mail: aramfarhan694@gmail.com

المقدمة

يُعد موضوع التمويل الدولي من الموضوعات الجديرة بالعناية مِن دول العالم، في الوقت الحالي وفي إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصاديَّة الدوليَّة، تحت مظلة ما يعرف بالعولمة الاقتصاديَّة التي صارت سمة مميزة للأَسواق الدوليَّة والمعاملات الخارجية بين الدول، فصارت دراسة التمويل الدولي تشكل إحدى أَبرز مرتكزات العلاقات الاقتصاديَّة بين الدول؛ وقد حظي موضوع الأَداء الاقتصادي خلال العقود الأخيرة بعناية واسع النطاق على الصعيد العالمي. ويعود ذلك إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة النمو السكاني المتزايد في معظم دول العالم، فضلًا عن ظاهرة الاحتباس الَّتي تسببت بارتفاع تكاليف الغذاء، الأمر الذي فاقم من مشكلة الفقر وأَسهم بارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العالمي، لذلك تسعى معظم الحكومات ولاسيَّما حكومات البلدان النامية إلى رفع مستوى الأَداء الاقتصادي لمواجهة تلك التحديات عن طريق زيادة الإنتاج لتلبية متطلبات السكان المتنوعة والمتزايدة، عبر استثمار الموارد الطبيعية والبشرية بكفاءة عالية، وخلق فرص العمل، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأَسعار بالاستفادة من مصادر التمويل الدولي والمحلي، وفي ظل هذه التطورات صار من الصعب على أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه الظروف نظرًا للمصاعب والعراقيل التي تواجهها ولاسيَّما في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأَموال، لذلك أَخذت الدول النامية في تبني السياسات الاقتصاديَّة الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكلة اقتصاداتها وتهيئة البيئة الاقتصاديَّة المواتية والداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أَمام التجارة وتدفقات مصادر التمويل الدولي.

اولاً: أَهميَّة الدراسة:

تكتسب الدراسة أَهميتها من عناية الحكومات ومنظمات التمويل الدولي والمراكز البحثية ودارسي العلوم الاقتصاديَّة بصورة عامة بموضوعات التمويل الدولي وأَثرها في الأَداء الاقتصادي عن طريق تحسين أَداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومنها النمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، ومعدل التضخم، وفضلًا عن العجز في الموازنة العامة للدولة والدين الخارجي.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تواجه معظم الدول النامية صعوبات في تمويل مشروعاتها التنموية نتيجة لمجموعة من المشكلات والتحديات، و يمكن صياغة مشكلة البحث عن طريق طرح التساؤلات الآتية:

١. هل تغطي عوائد مصادر التمويل الدولي التكاليف الداخلية التي تترتب عليها من فوائد وآثار تضخمية وارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وتكلفة البنى التحتية؟
٢. هل تُستعمل وتوجَّه مصادر التمويل الدولي بصورة كفؤة مِن الدول المقترضة ؟، عن طريق توجيهها نحو المشروعات الاستثمارية المنتجة، أم ستُوجَّه نحو الإنفاق الاستهلاكي غير المجدي؟
٣. هل تؤثر مصادر التمويل الدولي بصورة إيجابية على الأداء الاقتصادي في الدول المتلقية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

بناءً على ما ذكر في وصف مشكلة الدراسة؛ تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
١. تسليط الضوء على الاتجاه النظري لمصادر التمويل الدولي (الاستثمارات الأجنبيَّة المباشرة، القروض، المنح والمساعدات) والدور الذي تؤديه في تعزيز الأداء الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة والتضخم وعجز الموازنة.
٢. تسليط الضوء على الاتجاه النظري لمؤشرات الأداء الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيها.
٣. تقدير وتحليل وقياس أثر مصادر التمويل الدولي في الأداء الاقتصادي للدول المختارة في عينة الدراسة.
٤. تقديم مقترحات تُسهِم في زيادة كفاءة استخدام مصادر التمويل الدولي في الدول المختارة للدراسة

رابعاً: فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على فرضية أساسيَّة مفادها ان مصادر التمويل الدولي تؤثر ايجاباً في الأداء الاقتصادي للدول المختارة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن متغير عجز الموازنة العامة، وتستند الدراسة إلى فرضية أساسيَّة مفادها أنَّ مصادر التمويل الدولي تؤثر إيجاباً في الأداء الاقتصادي للدول المختارة، ويُقاس هذا الأداء بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن عجز الموازنة العامة.

خامساً: منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي فضلًا عن المنهج التحليلي الكمي القياسي باستعمال اساليب القياس الاقتصادي لدراسة العلاقة بين مصادر التمويل الدولي والأداء الاقتصادي، عن طريق تطبيق خطوات القياس الاقتصادي والمتمثلة بتوصيف الأنموذج ومن ثم التقدير والاختبار في بيانات المقاطع العرضيَّة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتقارير والنشرات الإحصائيَّة الرسمية للدول المختارة للدراسة.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة إلى اطارين زماني ومكاني وعلى النحو التالي:
الحدود المكانية: تشمل دولاً من أمريكا اللاتينية، وهي: البرازيل، الأرجنتين، المكسيك والإكوادور.
الحدود الزمانية: ٢٠٠٠-٢٠٢٣.

سادساً: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والبحوث في الأدبيات الاقتصاديَّة التي تناولت مصادر التمويل الدولي وأثرها في الأداء الاقتصادي الَّتي قد سبقت هذه الدراسة، وفيما يأتي عرض لأبرز الدراسات وكما يأتي:

١- امين، حافظ عبد الأمير(٢٠١٧)

الاسم	حافظ عبد الأمير امين	
العنوان	التأثيرات التنموية لمصادر التمويل في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٣	
تاريخ الدراسة	٢٠١٧	
متغيرات الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات التفسيريَّة
	مؤشرات التنموية (نمو الناتج المحلي الإجمالي، عجز الموازنة ومعدل البطالة).	مصادر التمويل
عينة الدراسة	العراق	
زمن عينة الدراسة	٢٠٠٤-٢٠١٣	
الأسلوب المستخدم في الدراسة	المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي	
أبرز الاستنتاجات	يعاني العراق من اختلال كبير في الميزان التجاري، بسبب الإنفاق على الواردات وتدني التخصيصات اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية لسلع التصدير عدا النفط، مِمَّا خفض من مساهمة سلع التصدير في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض التمويل للقطاعين الزراعي والصناعي.	

٢- هاشم، هدى رعد (٢٠٢٣)

الاسم	هدى رعد هاشم	
العنوان	اثر مصادر التمويل الدولي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١	
تاريخ الدراسة	٢٠٢٣	
متغيرات الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات التفسيريَّة
	مؤشرات التنمية المستدامة	مصادر التمويل الدولي
عينة الدراسة	العراق	

زمن عينة الدراسة	٢٠٠٤-٢٠٢١
الأسلوب المستخدم في الدراسة	المزج بين الأُسلوب الوصفي التحليلي والأُسلوب الكمي.
أبرز الاستنتاجات	يحتل قطاع النفط والغاز المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الأجنبيَّة اذ ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، وقد ارتفعت القروض الخارجية بشكل كبير خلال مدة الدراسة وهو ما يُعد عائق أمام تحقيق التنمية المستدامة.

٣- الباشا، مازن حسن (٢٠١٤)

الاسم	مازن حسن الباشا	
العنوان	قياس أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٩٧-٢٠١١ - دراسة قياسية تحليلية للمدة)	
تاريخ الدراسة	٢٠١٤	
متغيرات الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات التفسيريَّة
	النمو الاقتصادي في الاردن	التمويل الدولي
عينة الدراسة	الأردن	
زمن عينة الدراسة	١٩٩٧-٢٠١١	
الأُسلوب المستخدم في الدراسة	استخدم البحث المنهج التحليلي القياسي.	
أبرز الاستنتاجات	أظهرت نتائج التحليل وجود أثر ذي دلالة إحصائيَّة للمتغيرات التفسيريَّة المتمثلة ب(حجم السكان X1) و(متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي X2) و(نسبة من إجمالي قروض الأردن الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي X3) على المتغير المعتمد (t) المحسوبة إن ما يؤيد ذلك أن قيم t المحسوبة للمتغيرات التفسيريَّة قد فاقت قيمة t الجدولية البالغة (t) 1.746 عند مستوى المعنوية 5% وهذا ما يؤكد وجود علاقة سببية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيريَّة.	

4- Mahjouba Zaiter، (2011)

الاسم	Mahjouba Zaiter	
العنوان	أثر تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على النمو الاقتصادي في - الدول النامية خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٧	
تاريخ الدراسة	٢٠١١	
متغيرات الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات التفسيريَّة
	النمو الاقتصادي	الاستثمار الأجنبي المباشر
عينة الدراسة	الدول النامية	
زمن عينة الدراسة	١٩٨٠ – ٢٠٠٧	
الأُسلوب المستخدم في الدراسة	المنهج القياسي.	
أبرز الاستنتاجات	خلصت الدراسة إلى أنَّ هناك علاقة طردية أحاديَّة الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بينما تكون العلاقة ثنائية الاتجاه بين القروض الخارجية والنمو الاقتصادي وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والنمو الاقتصادي.	

الاتجاه النظري والمفاهيمي للتمويل الدولي والأداء الاقتصادي

أولاً: مفهوم التمويل الدولي:

إنَّ ظهور التمويل بوصفه أحد الموضوعات المُميَّزة في الاقتصاد الدولي يعود إلى بدايات القرن العشرين، وذلك عن طريق إسهامات الاقتصادي الأمريكي جون بور وليام John Burr William (١٩٠٠ -١٩٨٩)، الَّذي قام بتطوير نظرية قيمة الاستثمار عن طريق الربط بين قيمة الأُصول الماليَّة وأثرها على تمويل المشروعات الاستثمارية، مِمَّا سلط الضوء على أدوات التمويل المحلي والدولي (حمزة ، ٢٠١٥ ، ٦٥).

ويُعرف التمويل الدولي حسب تعريف الاقتصادي (ستراياك strake) على أنَّه : أي تدفق للموارد الاقتصاديَّة خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد الاقتصاديَّة، ويشمل ذلك المساعدات والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر (سعودي ، ٢٠١٧، ٢).

وعن طريق ما سبق ذكره يمكن القول ان التمويل الدولي هو ذلك الجانب من العلاقات الاقتصاديَّة الدوليَّة المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي والجانب النقدي أو المالي ؛ إذ عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم تدفقات دولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صوره، ويندرج التمويل الدولي ضمن الجانب النقدي أو المالي (ناصر وآخرون ، ٢٠١٦ ، ١٧).

وعليه يمكن ذكر مفهوم شامل للتمويل الدولي على أنَّه هو عمليات تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبيَّة المباشرة، وغير المباشرة والقروض والتحويلات والمنح والمساعدات الدوليَّة من دول كثيفة رأس المال إلى دول تعاني الندرة في رأس المال سواء كانت دول صناعية متقدمة ام نامية.

ثانياً: أسباب اللجوء إلى التمويل الدولي

تختلف الآراء عن أسباب اللجوء إلى التمويل الدولي مع اختلاف زوايا التحليل التي تتناول هذا الموضوع ولكن بشكل عام تقسم تلك الأسباب إلى ما يأتي:

١ ـ الاختلال في هيكل التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية مصدراً مُميَّزًا في الحصول على العملات الصعبة إلى جانب حصولها على السلع التي لا يمكن إنتاجها في الداخل. وتعد الدول النامية من المجموعات الدوليَّة التابعة على التجارة الخارجية القائمة على تصدير سلعة رئيسة أو عدد محدود من السلع؛ وعملت ظروف الطلب والعرض الدوليين إلى خفض أسعار صادراتها وأدَّى ذلك إلى انخفاض عوائدها التصديرية، وفي المقابل ظلت وارداتها في تصاعد مستمر مِمَّا أدَّى إلى الارتفاع في تكلفة الاستيراد، ومن ثم حدوث عجز في الميزان التجاري واختلال في هيكل التجارة الخارجية وبمعنى آخر ظهور فجوة ما بين الاستيرادات والصادرات، وحتى تغطى هذه الفجوة فقد لجأت إلى إحدى الوسائل الآتية:

التقليل من فاتورة الاستيرادات.

اللجوء إلى القروض الخارجية.

فيما يخص الوسيلة الأُولى لا يمكن اعتمادها بصورة مطلقة أو بنسبة كبيرة؛ لأنَّ الدول النامية لا تملك خيار الاكتفاء الذاتي، وفي الوقت نفسه تعتمد العمليات الإنتاجية على استيراد قطع الغيار ومدخلات عملية التصنيع لديها، وعزز التقدم في التكنولوجيا من هذه الصورة، مِمَّا اضطرها إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي للحصول على الموارد الماليَّة الممكن التصرف بها (كالقروض الخارجية والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة) دون الحاجة إلى تخفيض الموارد الأُخرى المخصصة للاستهلاك (موسى وآخرون، ٢٠١٢، ٢٢).

٢ ـ فجوة الموارد وحاجة الدول النامية للتمويل الدولي:

تشير العديد من البحوث الاقتصاديَّة إلى نماذج تنموية عديدة لتفسير مشكلة حاجة الدول النامية إلى رؤوس أموال أجنبيَّة، ومنها أنموذج هارود– دومار الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي واستثمار رأس المال، أي على الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادِّخار المحلي، الَّتي اطلق عليها فجوة الادِّخار أو فجوة الموارد المحليَّة، وتجسد هذه الفجوة، النقص في المدخرات المحليَّة للدولة، وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي اللازم توفيره لتحقيق معدل النمو المستهدف، أي أنَّ رأس المال الأجنبي سيستخدم بجانب المدخرات المحليَّة لتغطية مستوى الاستثمار المطلوب، ويعد هذا الأنموذج من أكثر التحليلات أهميَّة في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصاديَّة (Todaro, 2000, 80-82).

أمَّا نظرية والت روستو فقد جاءت بالتركيز على ضرورة رفع معدل الاستثمار، بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق ليصير قادرا على تسيير ذاته بذاته أو ما يُسمَّى مرحلة النمو الذاتي. ومما يُلحظ على كلا النظريتين نظرية هارود – دومار ونظرية روستو ، تفترضان وجود الشروط اللازمة للتنمية في الدول النامية، والواقع عكس ذلك، ويضاف إلى ذلك، أن العوامل الخارجية غير ملائمة، وهي خارجة عن إرادة هذه الدول، وذلك بحكم تبعية اقتصاداتها إلى النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة (عبد الغني، ٢٠٢١، ٧).

ثالثاً: مصادر التمويل الدولي:

١ـ الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظرًا لتنوع وتعدد التدفقات الماليَّة الدوليَّة فإنَّ الاستثمارات الأجنبيَّة المباشرة تشكل النسبة الأكبر من تلك التدفقات ولتأثيرها المباشر والكبير في اقتصادات الدول وهي ضمن مصادر التمويل الدولي الخاصة، هذه الأخيرة يمكن تقسيمها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أولا، و ثانيًا إلى الاستثمارات غير المباشرة بأنواعها، مثل القروض المباشرة فضلًا عن القروض الأجنبيَّة التجارية (السندات و القروض المصرفية التجارية وتأمينات التصدير) في حين تُعد مصادر التمويل الرسمية بدائل أُخرى مكملة لتمويل عمليات التنمية سواء على شكل تدفقات ثنائية تضم (القروض المسيرة وغير المسيرة، المعونات الأجنبيَّة على المساعدات والإعانات الرسمية) أو مصادر رسمية متعددة الأطراف أو تحويلات المهاجرين (جمال الدين ، ٢٠٢٣ ، ٢٧٦).

تعددت تعريفات مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كانت مِن اشخاص أو منظمات دولية؛ إذ يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنَّه (عملية توظيف لأموال أجنبيَّة غير وطنية في موجودات رأسماليَّة ثابتة في دولة معينة، وينطوي على علاقة طويلة الامد تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الام أو بلد الاقامة الذي هو فيه، وقد يكون المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة (مرزوك و علي ، ٢٠١٧، ٢٣٢).

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنَّه نوع من الاستثمار؛ إذ في ظله يقوم شخص مقيم بالإسهام في امتلاك كيان أو مشروع في دولة أُخرى، مِمَّا يعكس هذا النوع من الاستثمار منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي وذلك بالقوة التصويتية التي تعكسها حصته التي لا تقل عن ١٠٪ من اسهم الكيان أو المشروع (جاسم، ٢٠١٧ ، ٤١٤).

وقد عرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنَّه نوع من أنواع الاستثمارات الدوليَّة تعكس هدف كيان مقيم في اقتصاد ما في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر؛ إذ تنطوي هذه المصلحة على علاقة طويلة بين المستثمر المباشر والمؤسسة، فضلًا عن تمتع المستثمر المباشر بنفوذ وسلطة أكبر في إدارة المؤسسة (البرواري والاتروشي، ٢٠٢٢، ١٨٥).

٢- القروض الدوليَّة:

تؤدِّي القروض الخارجية دورًا مميَّزًا في اقتصاديات الدول النامية، وذلك بسبب عدم كفاية الادِّخار المحلي لتمويل الاستثمار للوصول إلى معدلات التنمية المرغوب فيها، ولتمويل العجز لجأت الدول النامية إلى الاستدانة من الدول التي تتمتع بفائض في رأس المال؛ إذ يكون الأثر النهائي للقروض الخارجية وفقاً لمدى كفاءة استخدام هذا القرض، ولتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لابد من الاستثمار في المجالات التنموية التي تنعكس على مستوى المعيشة.
يُعَّرف بعض الاقتصاديين القروض الخارجية على أَنَّها تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما من جهة خارجية، الَّتي تزيد مده سدادها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة التسديد للجهة المقرضة، عن طريق الدفع بالعملات الأَجنبيَّة، أَو عن طريق تصدير السلع والخدمات اليها، ويكون الدفع إمَّا عن طريق الحكومات الوطنية أَو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أَو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الأَفراد والمؤسسات الخاصة (محمد ، ٢٠٢٠، ٧٨).

٣- المساعدات الدوليَّة:

يختلف مفهوم المساعدات الدوليَّة طبقا لعدد من العوامل والمعايير، وتعدد المنظمات والبلدان المانحة وتعدد مصادر التمويل، ومفهوم المساعدات الخارجية يُعد من المفاهيم التي ترتفع فيه درجة الاحلال فيما بين المصطلحات مثل(المنح، المعونات الأَجنبيَّة، المساعدات الإنمائيَّة، وغيرها من المصطلحات الأُخرى). وسيُتبنى مفهوم المساعدات الدوليَّة في هذه الدراسة باعتبار ان هذا المفهوم شامل لجميع المفاهيم الأُخرى.
ويمكن تعريف المساعدات الدوليَّة على أَنَّها إجمالي رؤوس الأَموال المتدفقة من البلدان المتقدمة والمنظمات الدوليَّة والبلدان النفطية إلى البلدان النامية المتلقية، ويحصل ذلك وفق شروط وقواعد ميسرة بعيداً عن الأُسس والقواعد التجارية (الهرو، ٢٠١٩، ٦).
وتُعد المساعدات الدوليَّة المصدر الثالث من مصادر التمويل الدولي بعد الاستثمار الأَجنبي والقروض الخارجية التي يقدمها المجتمع الدولي إلى الدول النامية، ويطلق عليها بالمعونة الاقتصاديَّة الَّتي تضم المعونات الفنية والمنح والهبات التي تمنحها بلدان معينه أَو منظمات اقليمية أَو دولية إلى بلد آخر لأجل استخدامها لأغراض التنمية، وفي حقيقة الامر ان هذه المساعدات تُعد ضرورية للعديد من البلدان النامية ولاسيَّما للبلدان التي لا تستطيع الحصول على المقدار اللازم من التمويل الدولي عن طريق الأَشكال والطرائق الأُخرى، وتتخذ المساعدات الدوليَّة أَشكال وأَنواع مختلفة منها تقدمها المنظمات الدوليَّة ذات الأَطراف المتعددة ومنها تتخذ شكل الصفة الثنائية، وتختلف المساعدات تبعا لطبيعتها، وتشمل المساعدات النقديَّة والعينية المتمثلة بتقديم البلد المانح البضائع والسلع، فضلًا عن المساعدات المباشرة مثل المنح والمعونات، أَمَّا المساعدات غير المباشرة فإنَّها تتمثل بالمعاملات التفضيلية والإعفاءات الجمركية (الكايد ، ٢٠١٢، ٤٢).

الاتجاهات النظرية للأَداء الاقتصادي

يُعرَّف الأَداء الاقتصادي على أَنَّه إنجاز عدد من الأَنشطة أَو المهام المُخَطَّط لها، لتحقيق الأَهداف الاقتصاديَّة المحددة مِن الدولة خلال مُدَّة زمنية معينة، ويُعد انعكاساً لكيفية استخدام الدولة لمواردها البشرية والمادية واستغلالها بكفاءة وفاعلية تجعلها قادرة على تحقيق الأَهداف الاقتصاديَّة المحددة. لذلك فهو يمثل العنصر الفارق بين الدول في مدى نجاح الدولة في استخدام كافة مواردها وسياستها الاقتصاديَّة لتحقيق الأَهداف الاقتصاديَّة (ابراهيم،٢٠٢١، ٦٣).
بينما يُعرف مؤشر الأَداء الاقتصادي (EPI) على أَنَّه المؤشر الذي يقيس أَداء ثلاث قطاعات رئيسة للاقتصاد، وهم: الأسر، المؤسسات، والحكومة. ويتكون المؤشر من متغيرات تؤثر على قطاعات الاقتصاد أَبرزها: (٣، 2013 ،Ridings).
الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للأَداء الكلي للاقتصاد بأكمله.
معدل التضخم كمقياس لاستقرار المستوى العام للأَسعار.
معدل البطالة كمقياس لموقف التشغيل.
عجز الموازنة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي كمقياس للمستوى المالي للاقتصاد.

اولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد الدخل الذي يمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي من أَبرز المؤشرات الاقتصاديَّة التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، فأي اقتصاد في دول العالم المختلفة عندما يقوم بإنتاج العديد من السلع المختلفة كالقمح واللحوم والسيارات والأَدوات الكهربائية، ويقوم بإنتاج العديد من الخدمات كخدمات التعليم والصحة والنقل والسياحة، وعندما نقوم بإعطاء قيمة نقديَّة لهذه السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما خلال مُدَّة زمنية معينة فإنَّ مجموعة هذه القيم هي التي يعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي(بطال، ٢٠٢٠، ١-٢).

ثانيًا: معدل البطالة:

تُعد ظاهرة البطالة بكافة أَنواعها وصورها ظاهرة طبيعية في جميع الاقتصادات المعاصرة ولا تكاد تخلو دولة من تلك الظاهرة وإن اختلفت في حدتها من دولة لأُخرى بحسب درجة تقدمها بين الأُمم وتكمن خطورة البطالة في التأثير على الناتج القومي؛ إذ يحصل عدم الاستخدام للموارد البشرية وما يترتب على ذلك من آثار اقتصاديَّة واجتماعيَّة وسياسية، لذلك كان من الضروري ان نتناول تلك الظاهرة في بالبحث والدراسة ومحاولة فهم ومعرفة الأَسباب المؤدية اليها وأَيضًا أَثر البطالة على الامن المجتمعي وطرائق وكيفية علاج البطالة والتعرض للإجراءات الواجب اتباعها للتغلب على تلك الظاهرة(الحنفي، ٢٠٢٢، ٦٣٤).

ثالثاً: التضخم:

يُعد التضخم أحد المشكلات الاقتصاديَّة التي تؤثر على اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، نظرًا لآثاره المختلفة على مجمل المتغيرات الاقتصاديَّة الكلية، غير أن الأسباب التي ينتج عنها التضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مِمَّا يترتب عليه تباين الآثار الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، ومن ثم اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه (الجبوري ،٢٠٢٣، ٥٧).

وإنَّ موضوع التضخم يعد من أكثر الموضوعات التي حظيت بالأبحاث في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من ذلك ما زال في حاجة إلى المزيد خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية في مجال السياسات والمعالجات لكسر حدة التضخم أو تجاوز أثاره، فبينما حققت البلدان المتقدمة بعض النجاحات في محاربة هذه الظاهرة والحد من آثارها يقف العديد من الدول النامية لحد الآن موقفا ضعيفا لتحقيق معالجة حقيقية لهذه الظاهرة (مشكور و رشم، ٢٠١٢، ٩).

رابعاً: عجز الموازنة:

يمكن عد عجز الموازنة احد الظواهر الاقتصاديَّة التقليدية شأنها شأن بقية المشكلات والظواهر الأُخرى، كالتضخم والبطالة وغيرها؛ إذ صارت ظاهرة تعاني منها أغلب دول العالم (متقدمة أو نامية)، وهذا الامر ببساطة يعكس تزايد الإنفاق العام وبشكل يفوق الإيرادات العامة وكذلك وفي الوقت نفسه يعكس لنا التطور المتواصل للتدخل الحكومي(الهنون والعسكري، ٢٠٢٤، ٤).

اذاً فالموازنة العامة للدولة تتكون من جانبين، اولهما النفقات وتمثل اعباء تتحملها الدولة والاخر جانب الإيرادات، وتمثل مصادر تمويلية تساعد الدولة على تحمل هذه الاعباء، فاذا تساوى الجانبان أي جانب المصروفات (نفقات الحكومة) مع الجانب الاخر(الإيرادات العامة) نقول بأَنَّ الموازنة العامة في حالة توازن، وان الإيرادات العامة مولت بشكل كامل اعباء الحكومة، أَمَّا اذا زادت النفقات العامة على الإيرادات العامة أي أَنَّ الاخيرة فلم تغط بشكل تام اعباء الحكومة فسيحصل العجز في الموازنة الحكومية.

العلاقة النظرية بين مصادر التمويل الدولي والأداء الاقتصادي

نظرًا لعدم كفاية المصادر المحليَّة عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، ولوجود فجوة ادخار واسعة، فإنَّها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية ، ويضاعف من احتياجات الدول النامية للاستعانة بالموارد الأجنبيَّة العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعَاتها، فضلًا عن تدهور معدلات التبادل الخاصة بتجارتها الخارجية، ومن ثم، انخفاض حصيلة صادراتها من النقد الأجنبي في ظل تزايد الطلب على الواردات مِمَّا يحد من إمكانيَّة اعتماد الدول النامية على مصادرها الذاتية في تمويل التنمية.

ونظرًا للظروف الاقتصاديَّة التي تمر بها الدول النامية، تحتم عليها أن تكون برامج وخطط التنمية الاقتصاديَّة سريعة حتى تقطع في زمن قصير المراحل التي قطعتها دول أُخرى أكثر تقدماً، كي تستطيع أن تقلل من فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة، وكل هذه الظروف توضح أَهميَّة الاستعانة بالتمويل الخارجي، حتى يمكن الوصول إلى معدلات أكبر لتكوين رأس المال، ومن ثُمَّ، تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة.

غير أن تمويل التنمية الاقتصاديَّة لا يمكن أن يعتمد بصفة أَساسيَّة ودائمة على التمويل الدولي، مع الأَخذ في الاعتبار أن التمويل الدولي يمثل وسيلة مكملة ومنشطة، وليست بديلة عن المدخرات أَو التمويل المحلي. وأن المبالغة في الاعتماد على التمويل الدولي قد يجعل الاقتصاد القومي غير قادر على استيعابها أَو الاستفادة منها بالكامل؛ إذ إنَّها في هذه الحالة تمثل عبئاً كبيراً على عملية التنمية الاقتصاديَّة لما يترتب عليها من التزامات وتحويلات ماليَّة إلى الخارج، سيحصل في هذا المبحث دراسة العلاقة بين مصادر التمويل الدولي والأَداء الاقتصادي وكما يأتي:

أولاً: علاقة الاستثمار الأَجنبي المباشر بالأَداء الاقتصادي:

يمكن بيان علاقة الاستثمار الأَجنبي المباشر بمؤشرات الأَداء الاقتصادي لكل من (الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، البطالة، عجز الموازنة) وكما يأتي:

علاقة الاستثمار الأَجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي:

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أبرز المؤشرات التي يستخدم في اتخاذ قرار الاستثمار؛ لأَنَّهُ دائمًا يبحث عن النمو والنفاذ إلى الأَسواق الجديدة أَو زيادة نصيبهُ من أَسواق الدول المضيفة ذات الناتج المحلي الكبير، عن طريق إقامة فروع لها في تلك الدول، وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصادات الناشئة هو زيادة مقدرتها في جذب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الَّتي تمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وأَنَّ زيادتهُ تعني زيادة الطلب الكلي، ومن جهة أُخرى فإنَّ زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة في الدخل الفردي مِمَّا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ومن ثُمَّ يصير بحاجة إلى استثمارات أَوَّليَّة لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف (فاروق، ٢٠١٠، ٨٥).

ثانيًا: علاقة القروض الخارجية بالأَداء الاقتصادي:

أظهرت العديد من الدراسات الاقتصاديَّة الحالية والسابقة أَهميَّة موضوع الدين الخارجي، كون هذا المتغير يعد واحد من متغيرات الاقتصاد الكلي وصار مصدراً لبعض الدول التي تعتمد في نفقاتها على الاقتراض من الخارج، ويعرف الدين الخارجي بأَنَّه القروض التي يكون مصدرها خارج حدود الدولة كأَن تكون دول أَو منظمات أَو مصارف أَجنبيَّة وعادة ما تكون بالعملة الأَجنبيَّة وتستعمل لمعالجة العجز في ميزان المدفوعَات أَو لتمويل مشاريع اقتصاديَّة أَو أَي اغراض أُخرى (الخزرجي، 2023، 610) وإن الصدمة غير المواتية للدين الخارجي ستؤدي إلى تفاقم مستوى الديون الخارجية ،وإن ضعف القدرة على الوفاء بهذه الديون

ولد علاقة عكسية بين تفاقم الديون التي سببها ارتفاع أسعار الفائدة على القروض وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي، و أجبرت الديون الحكومات على ضغط الموارد المحليَّة وأدت إلى حدوث فجوة نقديَّة انتجت ما يُسمَّى بظاهرة التمويل بالعجز ، ولهذه الديون أثار أُخرى تتمثل بتهديد سيادة الدولة وضعف قدرتها على سداد الديون، وتفاقم مشكلة التضخم وازدياد البطالة وتراجع النمو، ويكون الأمر معكوس عندما تكون هناك صدمات مؤاتيه في الدين الخارجي الَّذي سببه تخفيض أسعار الفائدة على القروض أو تقديم الإعفاءات مِن الدول الدائنة للدول المدينة أو ارتفاع أسعار الصادرات التي تستفاد منها هذه الدول في سداد التزاماتها الماليَّة أو التقليل من شدة الصدمة(محمد، 2017 ، 83).

ثالثاً: علاقة المساعدات الخارجية بالأداء الاقتصادي :

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية الَّتي أُنتجت في هذه الدول؛ إذ إنَّ الدخل القومي الإجمالي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضاف له الدخول المستلمة من باقي دول العالم مطروحاً منه الدخول التي قُدِّمت لدول العالم الأُخرى، وأنَّ المصدر الرئيس لتدفق المساعدات الماليَّة الإنمائيَّة في البنك الدولي هي وكالة التنمية الدوليَّة، ووكالة التمويل الدوليَّة والبنوك التنموية الاقليمية مثل البنك الاسيوي والصندوق الافريقي للتنمية ، فقد بلغت تدفقات رأس المال نحو ٢٤ مليار دولار منها ٨٠٪ بشروط تفضيلية

إن انعدام الأثر الإيجابي للمساعدات الخارجية يمكن أن يعزى لأسباب متعددة كان تستعمل هذه المساعدات لإطفاء ديون خارجية أو استعمالها لأغراض استهلاكية أو لمعالجة عجز الموازنة هذا من جهة البلدان المتلقية، (العبيدي، ٢٠١٣، ٣٥)،

ولقد أشارت دراسة للباحثين شينري (Chenery) وستراوت (Strout) إلى أنَّ المساعدات الخارجية تغذي المدخرات المحليَّة وتسهم في تغطية فجوة العملات الأجنبيَّة وتمكن البلدان المتلقية للمساعدات من الحصول على التكنولوجيا والمهارات والخبرات الفنية والإدارية، وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي وبعد الاستنتاجات التشاؤمية التي خلصت اليها دراسة الباحث بون (Boone) شهدت هذه المجموعة من الدراسات التي تناولت المساعدات والنمو تحولاً مُميَّزًا؛ إذ بدأ العديد من الباحثين يثيرون الأثر غير الخطي للمساعدات على النمو، واختبرت هذه الدراسات فرضية أن المساعدات تعزز النمو الاقتصادي ولكن بعوائد متناقصة، أي أنَّ كل دولار إضافي من المساعدات يؤثر إيجاباً على النمو أقل من الدولار السابق، فالقدرة الاستيعابية للبلد المتلقي تصل حداً تنتفي عنده الآثار الإضافيَّة للمساعدات على النمو أو تصبح سلبية، (الأسكوا، ٢٠٠٧، ٤٣)، والقابلية الاستيعابية يقصد بها الآلية للعلاقات التفاعلية التي تصل عن طريقها المساعدات الخارجية ومجموعة المشاريع التنموية للبلدان المتلقية إلى نقطة محددة تصبح لها آثار عكسية في الاقتصاديات المتلقية، وهو ما يعني أن القدرة الاستيعابية للبلد المتلقي للمساعدات تصل مرحلة لا يحدث بعدها تحسينات أو تطورات في عملية النمو والتنمية الاقتصاديَّة على الرغم من الزيادة في تدفقات المساعدات الخارجية بل قد يؤدي إلى آثار عكسية على اقتصاد البلدان المتلقية نتيجة ارتفاع الاستهلاك الحكومي غير الإنتاجي (العبيدي، ٢٠١٣، ٥٤).

توصيف الأنموذج والتعريف بمتغيراته

يحصل بهذا المبحث توصيف المتغيرات الأساسيَّة التي سيتكون منها هيكل الأنموذج الخاص بالدراسة القياسية، وعليه فإنَّ الصيغة الرياضية للأنموذج المطلوب تقديره في هذه الدراسة على ضوء المتغير المعتمد والمتغيرات التفسيريَّة ستكون على النحو الآتي:

$$GDP = F(FDI, DEX, NDR) \quad \ldots\ldots(2)$$

إذ إنَّ:

GDP: المتغير المعتمد والمتمثل بالنمو الاقتصادي الَّذي عُبِّر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنويًا).

FDI: التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي).

DEX: إجمالي الديون الخارجية (% من إجمالي الدخل القومي).

NDR: صافي المنح والمساعدات الإنمائيَّة المتلقاة (% من إجمالي الدخل القومي).

١. اختبار اعتماديَّة المقاطع العرضيَّة:

يتَّضح من جدول (١)، وبالاعتماد على اختبار بيرسون الخاص بالكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضيَّة، أنَّ القيمة الإحصائيَّة الخاصة بالاختبار قد بلغت (-٠,١٦٥) وهي عند مستوى معنوية أكبر من (٥٪) مِمَّا يعني قبول فرضية العدم الَّتي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضيَّة، وعليه سنلجأ إلى اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأوَّل، وأبرزها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة هو اختبار ليفن-لن وشو.

جدول (١): اختبار اعتماديَّة المقاطع العرضيَّة للأنموذج الأوَّل في بلدان أمريكا اللاتينية

Cross-Section Dependence Test	
Test	Statistic
Pesaran CD	-0.165494
Prob.	0.8686n.s

٢. اختبار استقراريَّة متغيرات البيانات الطولية:

يتَّضح من جدول (٢)، وبالاعتماد على القيم الاحتماليَّة الخاصة بالقيم الإحصائيَّة لاختبار (LLC)، أن المتغير المعتمد الأوَّل (النمو الاقتصادي) والمتغيرين المستقلين الأوَّل والثالث والمتمثلين بـــ (التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر، صافي المنح

والمساعدات الإنمائيَّة المتلقاة) قد ظهرت مستقرة بالمستوى، مِمَّا يعني أنها لا تحتوي على جذر وحدة بمعنى آخر أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0). أمَّا المتغير المستقل الثاني (إجمالي القروض الخارجية) فقد ظهر غير مستقر في المستوى، مِمَّا يعني قبول فرضية العدم الَّتي تشير إلى أنَّ هذا المتغير يحتوي على جذر وحدة؛ وذلك لأنَّ القيمة الاحتماليَّة لهذا المتغير غير معنوية ولكن عند أخذ الفرق الأوَّل له فقد صار مستقر مِمَّا يعني أنه متكامل من الدرجة I(1)، وهذا ما يمكن ملاحظة بالجدول أدناه:

جدول (٢): اختبار استقراريَّة متغيرات الأنموذج الأوَّل في بلدان أمريكا اللاتينية باستعمال اختبار (LLC)

Lin and Chu Test،Levin					
Variables	At Level		At First Difference		Decision
	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept	
GDP	٧,٨٢٣٣١-	-6.18671	-5.72793	-3.65942	I(0)
prob.	***٠,٠٠٠٠	***٠,٠٠٠٠	0.0000***	0.0001***	
FDI	-3.23575	-2.21247	-8.47640	-6.60479	I(0)
prob.	6***٠,٠٠٠	135**٠,٠	0.0000***	0.0000***	
DEX	-1.48451	-0.40813	-3.86464	-4.05610	I(1)
prob.	0.0688*	0.3416n.s	0.0001***	0.0000***	
NDR	-3.37408	-2.37751	-3.82134	-5.40963	I(0)
prob.	0.0004***	0.0087***	0.0001***	0.0000***	

٣. اختبارات التكامل المشترك:

يتَّضح من جدول (٣)، وباستعمال اختبار بيدروني للكشف عن علاقات التكامل المشترك بين المتغير المعتمد الأوَّل وبين المتغيرات التفسيريَّة في بلدان أمريكا اللاتينية، أنَّ القيمة الاحتماليَّة للإحصائيات الخمسة (Panel rho-Statistic،Panel PP ، Group Panel ADF and Group ADF،PP) الخاصة بالاختبار، قد جاءت عند مستوى معنوية (١٪) وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك، أي أنَّ متغيرات الأنموذج الأوَّل في بلدان أمريكا اللاتينية تتجه معاً نحو التوازن في الأجل الطويل. وبعبارة أخرى، أنَّ هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج الأوَّل.

جدول (٣): نتائج اختبار التكامل المشترك للأنموذج الأوَّل في بلدان أمريكا اللاتينية

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: GDP FDI DEX NDR				
Null Hypothesis: No cointegration				
Included observations: 96				
Cross-sections included: 4				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.983669	0.8374n.s	-0.928343	0.8234n.s
Panel rho-Statistic	-0.812852	0.2082n.s	-0.944528	0.1724n.s
Panel PP-Statistic	-4.806131	0.0000***	-4.750794	0.0000***
Panel ADF-Statistic	-4.701389	0.0000***	-4.692850	0.0000***
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	-0.268880	0.3940n.s		
Group PP-Statistic	-5.063555	0.0000***		
Group ADF-Statistic	-4.765270	0.0000***		

٤. تقدير أُنموذج البيانات الطولية الديناميكي:

يتَّضح من جدول (٤)، نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة والمتمثلة بمعامل تصحيح الخطأ ومعلمات العلاقة في الأَجل القصير والطويل للأُنموذج الأَوَّل في بلدان أَمريكا اللاتينية، وعليه نستنتج ما يأتي:

أولاً: نتيجة معامل تصحيح الخطأ:

أظهرت العلاقة المقدرة أَنَّ قيمة (ECM) قد ظهرت بقيمة سالبة ومعنوية؛ إذ بلغت (-٠,٩٨١٦٤٢) وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنيَّة طويلة الأَجل، بمعنى أن (٩٨٪) من الاختلالات التي تحدث في التوازن في الأَجل القصير بين المتغير المعتمد الأَوَّل وبين المتغيرات التفسيريَّة في مُدَّة ما تُصحَّح بعد سنة تقريباً ليقترب من التوازن في الأَجل الطويل $\left\{\frac{1}{0.981642} = 1.02 \cong 1\right\}$.

ثانيًا: نتائج تقدير معلمات الأَجل القصير:

وجاءت هذه النتائج متباينة؛ إذ يمكن تفسيرها كما يأتي:

لإجمالي الديون الخارجية أَثر عكسي ومعنوي، فعندما تزداد الديون الخارجية بنسبة (١٪) فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (-٠,٣٦٤%) وهذا مطابق للنظرية الاقتصاديَّة.

عدم وجود أَثر معنوي لباقي المتغيرات التفسيريَّة ؛ لأَنَّ القيم الاحتماليَّة لمعلمات هذه المتغيرات قد جاءت غير معنوية, يعود سبب ذلك إلى تضرر اقتصاد بلدان أَمريكا اللاتينية من الأَزمة الأَرجنتينية وكذلك تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض النمو الاقتصادي والركود في الولايات المتحدة وكذلك كان لانخفاض الخصخصة والاستحواذ فضلًا عن حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي الَّتي نجمت جزئيًا عن سوق الأُصول وأَزمة الطاقة؛ إذ كان لهذه العوامل دورًا حاسمًا في انخفاض نسب الاستثمارات الأَجنبيَّة المباشرة من إجمالي الناتج المحلي خلال تلك المُدَّة وكذلك الأَزمة الاقتصاديَّة العالميَّة (أَزمة الرهن العقاري) التي بدأت في عام ٢٠٠٨. (Castro et al،2013, 233.)

ثالثاً: نتائج تقدير معلمات الأَجل الطويل:

وجاءت هذه النتائج متباينة؛ إذ يمكن تفسيرها كما يأتي:

لتدفقات الاستثمار الأَجنبي المباشر الوافدة أَثر طردي ومعنوي، فعندما تزداد تدفقات الاستثمار الأَجنبي المباشر بنسبة (١٪) فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة (١,٠٢١٪) وهذا مطابق للنظرية الاقتصاديَّة.

لإجمالي الديون الخارجية أَثر عكسي ومعنوي، فعندما تزداد الديون الخارجية بنسبة (١٪) فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (-٠,٠٢٨%) والسبب يرجع في ذلك إلى أَزمة المديونية والعجز المالي وعدم تغطية النفقات العامة للالتزامات والمتطلبات، فضلًا عن ارتفاع أَسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر واستشراء الفساد المالي والإداري؛ إذ لجأت هذه الدول إلى الدين الخارجي والاقتراض من صندوق النقد الدولي وبقية المؤسسات الماليَّة الدوليَّة بغية تغطية عجزها المالي وسداد نفقاتها والتزاماتها. (Nassif،2017،98-99).

عدم وجود أَثر معنوي لصافي المنح والمساعدات الإنمائيَّة المتلقاة؛ لأَنَّ القيمة الاحتماليَّة لمعلمة المتغير قد جاءت غير معنوية يعود سبب ذلك إلى تضرر اقتصاد بلدان أَمريكا اللاتينية من الأَزمة الأَرجنتينية وكذلك تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض النمو الاقتصادي والركود في الولايات المتحدة وكذلك كان لانخفاض الخصخصة والاستحواذ فضلًا عن حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي الَّتي نجمت جزئيًا عن سوق الأُصول وأَزمة الطاقة؛ إذ كان لهذه العوامل دورًا حاسمًا في انخفاض نسب الاستثمارات الأَجنبيَّة المباشرة من إجمالي الناتج المحلي خلال تلك المُدَّة وكذلك الأَزمة الاقتصاديَّة العالميَّة (أَزمة الرهن العقاري) التي بدأت في عام ٢٠٠٨. (Castro et al ,2013, 233,)

جدول (٤): نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة للأُنموذج الأَوَّل في بلدان أَمريكا اللاتينية

Method: Panel ARDL-PMG
Dependent Variable: D(GDP)
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method:(AIC)
NDR، DEX، automatic): FDI،Dynamic regresses (1 lag
1)، 1، 1،Selected Model: ARDL (3

Long Run Equation				
Variables	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
FDI	1.021292	0.203727	5.013040	0.0000***
DEX	-0.028144	0.012560	-2.240791	0.0283**
NDR	5.108004	5.211839	0.980077	0.3305n.s
Short Run Equation				
ECM	-0.981642	0.275621	-3.561569	0.0007***
D(GDP(-1))	-0.002841	0.212110	-0.013396	0.9894n.s
D(GDP(-2))	0.043424	0.178931	0.242682	0.8090n.s
D(FDI)	0.697104	0.487132	1.431035	0.1569n.s

D(DEX)	-0.363818	0.030359	-11.98404	0.0000***
D(NDR)	-28.66350	37.68517	-0.760604	0.4495n.s
ECM: Error Correction Form.				

٦. تقدير العلاقات قصيرة الأَجل لكل بلد على حدى :

يحصل في هذه المرحلة تقدير علاقات الأَجل القصير لكل مقطع من المقاطع العرضيَّة على حدى، أَي بالنسبة للبلد الواحد من مجموعة بلدان أَمريكا اللاتينية المختارة، وعليه فقد كانت نتائج تقديرها بالأُنموذج 3) ARDL،1 ،1 ،1)، كما يأتي:

أولاً: البرازيل:

يتَّضح من جدول (٥)، بأَنَّه عند مستوى معنوية (١٪) فإنَّ (٥٤٪) من نسبة الاختلالات التي تحدث في التوازن بين المتغيرات التفسيريَّة والمتغير المعتمد في مُدَّة ما في البرازيل تُصحَّح بعد سنة وتسعة أشهر تقريباً $\left\{\frac{1}{0.536956} = 1.86 \cong 1.9\right\}$.

جدول (٥): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأَجل للأُنموذج الأَوَّل في البرازيل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECM	-0.536956	0.033876	-15.85070	0.0005***
D(GDP(-1))	-0.273496	0.029194	-9.368201	0.0026
D(GDP(-2))	-0.015093	0.020986	-0.719191	0.5240
D(FDI)	1.324941	0.240139	5.517387	0.0117
D(DEX)	-0.449411	0.010826	-41.51261	0.0000
D(NDR)	44.29816	830.7474	0.053323	0.9608

ثانيًا: الإكوادور:

يتَّضح من جدول (٦)، بأَنَّه عند مستوى معنوية (٥٪) فإنَّ (٥٧٪) من نسبة الاختلالات التي تحدث في التوازن بين المتغيرات التفسيريَّة والمتغير المعتمد في مُدَّة ما في الإكوادور تُصحَّح بعد سنة وثمانية أشهر تقريباً $\left\{\frac{1}{0.568200} = 1.76 \cong 1.8\right\}$.

جدول (٦): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأَجل للأُنموذج الأَوَّل في الإكوادور

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECM	-0.568200	0.139038	-4.086662	0.0265**
D(GDP(-1))	-0.318563	0.106845	-2.981532	0.0585
D(GDP(-2))	-0.153296	0.053652	-2.857216	0.0647
D(FDI)	0.029483	2.503549	0.011776	0.9913
D(DEX)	-0.330075	0.033047	-9.988103	0.0021
D(NDR)	-0.048018	92.49081	-0.000519	0.9996

ثالثاً: المكسيك:

يتَّضح من جدول (٧)، بأَنَّه عند مستوى معنوية (١٪) فإنَّ قيمة معامل تصحيح الخطأ قد ظهرت بإشارة سالبة ولكن أَكبر من (-١)؛ وهذا ما يشير إلى عدم وجود علاقة توازنيَّة قصيرة الأَجل بين متغيرات الأُنموذج باتجاه العلاقة التوازنيَّة طويلة الأَجل في المكسيك.

جدول (٧): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأَجل للأُنموذج الأَوَّل في المكسيك

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECM	-1.706280	0.151680	-11.24921	0.0015***
D(GDP(-1))	0.602627	0.081705	7.375659	0.0052
D(GDP(-2))	0.564426	0.034442	16.38770	0.0005
D(FDI)	-0.284724	0.458600	-0.620856	0.5787
D(DEX)	-0.362902	0.028245	-12.84817	0.0010
D(NDR)	-25.87569	643.1476	-0.040233	0.9704

رابعاً: الأَرجنتين:

يتَّضح من جدول (٨)، بأنَّه عند مستوى معنوية (١٪) فإنَّ قيمة معامل تصحيح الخطأ قد ظهرت بإشارة سالبة ولكن أكبر من (-١)؛ وهذا ما يشير إلى عدم وجود علاقة توازنيَّة قصيرة الأَجل بين متغيرات الأُنموذج باتجاه العلاقة التوازنيَّة طويلة الأَجل في الأَرجنتين.

جدول (٨): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأَجل للأُنموذج الأَوَّل في الأَرجنتين

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECM	-1.115131	0.023110	-48.25271	0.0000***
D(GDP(-1))	-0.021934	0.015487	-1.416249	0.2517
D(GDP(-2))	-0.222342	0.008222	-27.04090	0.0001
D(FDI)	1.718716	0.417668	4.115028	0.0260
D(DEX)	-0.312885	0.001438	-217.5869	0.0000
D(NDR)	-133.0284	1182.083	-0.112537	0.9175

٧. الاختبارات التشخيصية:

اختبار التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية:

يتَّضح من شكل (١)، أَنَّ القيمة الإحصائيَّة للاختبار قد بلغت (٢,٨١٣) وهي غير معنوية، وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أَنَّ الأَخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الأُنموذج المقدر بمتوسط مساوي للصفر وبانحراف معياري تبلغ نسبته (٤,١٩٧).

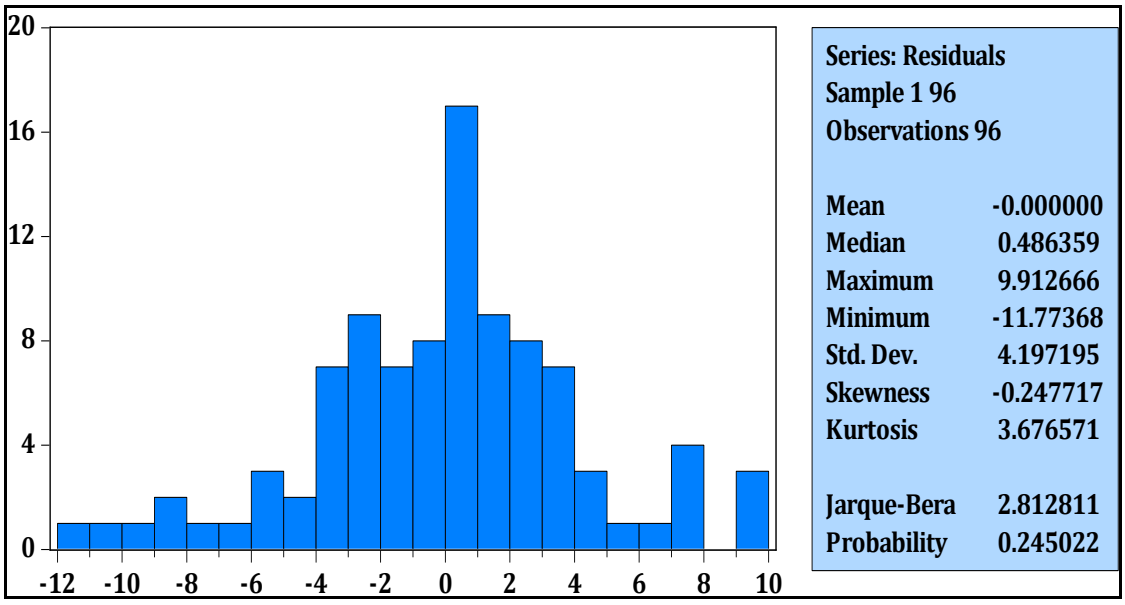

شكل (١): اختبار التوزيع الطبيعي للأُنموذج الأَوَّل المقدر في بلدان أَمريكا اللاتينية

اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

يتَّضح من جدول (٩)، أَنَّ القيمة الإحصائيَّة للاختبار قد بلغت (1.469) وهي غير معنوية، وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تنص على أَنَّ الأُنموذج المقدر يتمتع بثبات التباين.

جدول (٩): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للأُنموذج الأَوَّل المقدر في بلدان أَمريكا اللاتينية

Heteroskedasticity Test by: ARCH			
F- Statist.	١,٤٦٩٨٥٦	**Prob. F (٠٣75)**	0.2597n.s
Obs.*R- Squared	١٣,٢٥٩٨٤	**Prob. Chi- Square (3)**	0.3165n.s

اختبار التعدد الخطي بين متغيرات الأُنموذج:

يتَّضح من جدول (١٠)، أن جميع عوامل التضخم المركزية لاختبار عامل تضخم التباين جاءت أقل من (١٠)، وهذا ما يشير إلى خلو الأُنموذج المقدر من مشكلة التعددية الخطية.

جدول (١٠): اختبار التعدد الخطي لمتغيرات للأُنموذج الأوَّل المقدر في بلدان أمريكا اللاتينية

Variance Inflation Factors

Variable	Coefficient Variance	Un centered VIF	Centered VIF
FDI	0.189044	6.209701	1.204238
DEX	0.000381	4.615272	1.120545
NDR	5.927118	1.869996	1.311043
C	2.053229	10.83564	NA

الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي قد تفيد صانعي القرار في الدول عينة الدراسة ودول العالم الأُخرى الَّتي يمكن عرضها كالاتي:

اظهرت نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة والمتمثلة بمعامل تصحيح الخطأ ومعلمات العلاقة في الأجل القصير والطويل في بلدان أمريكا اللاتينية، وعليه **نستنتج ما يأتي:**

نتائج تقدير معلمات الأجل القصير: وجاءت هذه النتائج متباينة؛ إذ يمكن تفسيرها كما يأتي:

لإجمالي الديون الخارجية أثر عكسي ومعنوي، فعندما تزداد الديون الخارجية بنسبة (١٪) فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (٠,٣٦٤-%) وهذا مخالف لفرضية الدراسة القائلة بوجود علاقة إيجابية.

عدم وجود أثر معنوي لباقي المتغيرات التفسيريَّة؛ لأنَّ القيم الاحتماليَّة لمعلمات هذه المتغيرات قد جاءت غير معنوية وهذا مخالف لفرضية الدراسة.

نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل: وجاءت هذه النتائج متباينة؛ إذ يمكن تفسيرها كما يأتي:

لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة أثر طردي ومعنوي، فعندما تزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (١٪) فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة (١,٠٢١٪)، وهذا مطابق لفرضية الدراسة.

لإجمالي الديون الخارجية أثر عكسي ومعنوي، فعندما تزداد الديون الخارجية بنسبة (١٪) فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (٠,٠٢٨-%)، وذلك كون الديون سوف تتزايد بسبب الفائدة المترتبة عليها مِمَّا يؤدي انخفاض في معدل النمو بسبب إعادة توجيه الفائض من هذه العوائل لسداد الديون وهذا مخالف لفرضية الدراسة.

عدم وجود أثر معنوي لصافي المنح والمساعدات الإنمائيَّة المتلقاة؛ لأنَّ القيمة الاحتماليَّة لمعلمة المتغير قد جاءت غير معنوية وهذا مخالف لفرضية الدراسة.

التوصيات:

تعزيز التعاون مع المؤسسات الماليَّة الدوليَّة: يُنصح بتقوية الشراكة مع الجهات الدوليَّة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ليس فقط للحصول على التمويل، بل للاستفادة من الخبرات الفنية والدعم المؤسسي المقدم من هذه الجهات، وكذلك تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات الاقتصاديَّة المشتركة.

توجيه التمويل الدولي نحو القطاعات الإنتاجية: من المميَّز أن تُستعمل الموارد الماليَّة الدوليَّة في تمويل مشاريع البنية التحتية، الزراعة، الصناعة، والطاقة المتجددة، لما لذلك من أثر مباشر في رفع معدلات النمو وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي.

إصلاح الإطار المؤسسي والقانوني لجذب التمويل: توصي الدراسة بضرورة العمل على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتحديث التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار والتمويل، بما يرفع من مستوى ثقة المؤسسات الدوليَّة والمستثمرين الأجانب.

تحسين كفاءة إدارة التمويل الدولي: يجب أن تعتمد الدول المعنية على خطط اقتصاديَّة واضحة المعالم تضمن الاستخدام الأمثل للتمويل الدولي، بمؤسسات متخصصة تتمتع بالشفافية والرقابة.

إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للتمويل الدولي: توصي الدراسة بإنشاء نظام وطني موحد لتوثيق وتحديث بيانات التمويل الدولي، مِمَّا يسهل تقييم الأداء ورسم السياسات بدقة.

العمل على اعتماد برنامج للإصلاح الاقتصادي يتضمن تعزيز دور القطاع الخاص وتصحيح الاختلالات الهيكلية، بالتحول التدريجي من الطبيعة الريعية للاقتصاد ولاسيَّما النفطية منها إلى دعم النمو القطاعي الإنتاجي في قطاعات(الزراعة والصناعة والخدمات)، من أجل رفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عن طريق زيادة التخصيصات في الموازنة العامة وإلى منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وتشجيعهم للدخول في المشاريع الإنتاجية.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١- ابراهيم، مي فتحي يوسف، ٢٠٢١، أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (٣٥) العدد.(1)
٢- الإسكوا، اللجنة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لغرب آسيا، ٢٠٠٧، الاتجاهات الاقتصاديَّة وآثارها - المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية، العدد ٤، الأُمم المتحدة، نيويورك.
٣- البرواري، انمار امين حاجي و الاتروشي، عبدالله سعيد، ٢٠٢٢، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الأداء الاقتصادي بريطانيا نموذجًا، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاديَّة، Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences، (31/3/2022); Vol. 18، No. 57، Part (3): 182-196. www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.3.11.
٤- الجبوري، محمد أحمد محمد، ٢٠٢٣، قياس أثر الإيرادات النفطية في عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي لبلدان نفطية مختارة مع إشارة إلى العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٣، أُطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
٥- الحنفي، عبد الرؤوف أحمد، ٢٠٢٢، البطالة ودورها في التاثير على الامن المجتمعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الاشراف- دقهلية، العدد الرابع والعشرون لسنة ٢٠٢٢، الاصدار الأوَّل، الجزء الأوَّل.
٦- الخزرجي، أحمد يونس جبار، ٢٠٢٣، أثر بعض الصدمات الاقتصاديَّة الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) دراسة تحليلية، الجامعة العراقية، كلية العلوم الإسلامية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاديَّة، المجلد ١٩، العدد٦١، الجزء(١) عدد الصفحات ٦٠٢-٦٢١.
٧- العبيدي، أحمد هادي سلمان، ٢٠١٣ ، تقويم فاعلية المنح والمساعدات الإنمائيَّة في تحقيق الأهداف الإنمائيَّة للألفيَّة الثالثة في بلدان نامية مختارة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، قسم الاقتصاد.
٨- الكايد ، محمد أحمد ، ٢٠١٢ ، الإدارة الماليَّة الدوليَّة والعالميَّة ، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن، عمان، وسط البلد، مجمع الفحيص التجاري، الطبعة الأولى.
٩- الهرو، فتحي محمد عبوش، ٢٠١٩، أثر المساعدات الخارجية في الأداء الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٥-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
١٠-الهنون، سجاد جاسم محمد و عسكري، قاسم، ٢٠٢٤، طرق تمويل عجز الموازنة الحكومية في العراق واثارها النقديَّة والماليَّة، مجلة نسق، مجلد (٤٢)، عدد (٧) في ٣٠ حزيران ٢٠٢٤ .
١١-بطال، أحمد، ٢٠٢٠، مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي، محاضرات مبادئ اقتصاد كلي، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد.
١٢-جاسم، محمد سلمان، ٢٠١٧، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد ٢٠٠٣ (الواقع والطموح)، جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال، مجلة العلوم الاقتصاديَّة والإدارية، العدد ١٠١، المجلد ٢٣، الصفحات ٤١٢-٤٣١.
١٣-جمال الدين، صحراوي، ٢٠٢٣، مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي دراسة قياسية باستعمال التكامل المشترك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢١)، جامعة بن خلدون، مجلة الاستراتيجيَّة والتنمية، المجلد ١٣ ، العدد ١ .
١٤-حمزة، حسن كريم ، ٢٠١٥، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة الغري للعلوم الاقتصاديَّة والإدارية، المجلد التاسع، العدد الثاني والثلاثون، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
١٥-سعودي، بدرة صورية، ٢٠١٧، العلاقة بين التمويل الدولي (المنح والمساعدات الدوليَّة) والموازنة العامة – دراسة حالة موازنة السلطة الفلسطينية (٢٠٠٠-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضيرة – بسكرة، كلية العلوم الاقتصاديَّة والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصاديَّة.
١٦-عبد الغني، حريري، ٢٠٢١، الماليَّة الدوليَّة، أُطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف، كلية العلوم الاقتصاديَّة وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، قسم العلوم التجارية.
١٧-فاروق، سحنون، ٢٠١٠، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصاديَّة وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر.
١٨-محمد، منال جابر مرسي، ٢٠٢٠، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، اكتوبر ٢٠٢٠.
١٩-محمد، يوسف عوض أحمد، ٢٠١٧ ، أثر تراكم خدمات الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (١٩٩٠ - ٢٠١٥) ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.
٢٠-مرزوك، عاطف لافي و علي، اكرم نعمة، ٢٠١٧، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الأداء الاقتصادي في العراق – القيود والحدود، جامعة الكوفة ، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ١، العدد ٤٤، ٣٠ مارس ٢٠١٧.
٢١-مشكور، سعود جايد و رشم، محمد حسن، ٢٠١٢، التضخم الاقتصادي والمعالجات المحاسبية دراسة حالة العراق، دار الدكتور للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، العراق ٢٠١٢.
٢٢-موسى ، شقيري نوري و الحنيطي، محمد عبد الر ا زق و الزرقان، صالح طاهر و سعادة ، عبد الله يوسف ،٢٠١٢، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة، عمان، الأردن، ٢٠١٢ ، ص ٢٢.
٢٣-ناصر وكافي، مؤمن ومصطفى، ٢٠١٦، التمويل الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، طبعة اولى، الاردن.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

1- Abdelghani, Hariri, 2021, International Finance, Doctoral Dissertation, Hassiba Ben Bouali University – Chlef, Faculty of Economic, Management and Commercial Sciences, Department of Commercial Sciences.
2- Al-Barwari, Anmar Amin Haji and Al-Atroushi, Abdullah Saeed, 2022, Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Performance: The UK as a Model, Tikrit Journal of Administration and Economic Sciences, (March 31, 2022); Vol. 18, No. 57, Part (3): 182-196, www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.3.11.
3- Al-Hanafi, Abdul Raouf Ahmad, 2022, Unemployment and its Role in Affecting Community Security, Journal of the College of Sharia and Law, Tafahna Al-Ashraf, Dakahlia, Issue 24, 2022, First Edition, Part 1.
4- Al-Hanoun, Sajjad Jassim Muhammad and Askari, Qasim, 2024, Methods of Financing the Government Budget Deficit in Iraq and its Monetary and Financial Effects, Nasq Journal, Volume (42), Issue (7), June 30, 2024.

5- Al-Harou, Fathi Muhammad Aboush, 2019, The Impact of Foreign Aid on the Economic Performance of Selected Developing Countries for the Period (1995-2015), Master's Thesis, University of Mosul, College of Administration and Economics.
6- Al-Jubouri, Muhammad Ahmad Muhammad, 2023, Measuring the Impact of Oil Revenues on Several Macroeconomic Variables in Selected Oil-Producing Countries with Reference to Iraq for the Period 2003-2023, PhD Dissertation, University of Mosul, College of Administration and Economics.
7- Al-Kayed, Muhammad Ahmed, 2012, International and Global Financial Management, Treasures of Scientific Knowledge for Publishing and Distribution, Jordan, Amman, Downtown, Al-Fuhais Commercial Complex, First Edition.
8- Al-Khazraji, Ahmed Younis Jabbar, 2023, The Impact of Some External Economic Shocks on the Growth of the Gross Domestic Product in Iraq for the Period (2004-2021): An Analytical Study, Iraqi University, College of Islamic Sciences, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 19, Issue 61, Part (1), Pages 602-621.
9- Al-Ubaidi, Ahmed Hadi Salman, 2013, Evaluating the Effectiveness of Grants and Development Aid in Achieving the Millennium Development Goals in Selected Developing Countries, Unpublished Doctoral Dissertation, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Department of Economics.
10- Battal, Ahmed, 2020, Concepts and Methods of Measuring Gross Domestic Product, Lectures on Principles of Macroeconomics, University of Anbar, College of Administration and Economics.
11- ESCWA, Economic and Social Commission for Western Asia, 2007, Economic Trends and Their Impact - External Aid and Development in the Arab Region, Issue 4, United Nations, New York.
12- Farouk, Sahnoun, 2010, Measuring the Impact of Some Quantitative Macroeconomic Indicators on Foreign Direct Investment: A Case Study of Algeria, Master's Thesis, Ferhat Abbas University, Faculty of Economic and Management Sciences, Department of Management Sciences, Algeria.
13- Hamza, Hassan Karim, 2015, The Financing Role of Iraqi Banks in Achieving Economic Growth, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 9, Issue 32, University of Kufa, College of Administration and Economics.
14- Ibrahim, Mai Fathi Youssef, 2021, The Impact of External Loans on Economic Performance in Egypt, Scientific Journal of Business Research and Studies, Volume (35), Issue (1).
15- Jamal Al-Din, Sahrawi, 2023, Sources of International and Domestic Financing and Their Supporting Role in the Performance of the Algerian Economy in Light of Financial Development: An Econometric Study Using Cointegration During the Period (1990-2021), Ibn Khaldoun University, Journal of Strategy and Development, Volume 13, Issue 1.
16- Jassim, Mohammed Salman, 2017, The Relationship Between Foreign Direct Investment and Economic Growth in Iraq After 2003 (Reality and Aspirations), Al-Nahrain University, College of Business Economics, Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 101, Volume 23, pp. 412-431.
17- Marzouq, Atef Lafi and Ali, Akram Naama, 2017, Foreign Direct Investment and its Impact on Economic Performance in Iraq – Restrictions and Limitations, University of Kufa, Kufa Studies Center Journal, Volume 1, Issue 44, March 30, 2017.
18- Mashkour, Saud Jaid and Rashm, Muhammad Hassan, 2012, Economic Inflation and Accounting Treatments: A Case Study of Iraq, Dar Al-Duktur for Printing, Publishing and Distribution, First Edition, Baghdad, Iraq, 2012.
19- Mohamed, Manal Gaber Morsi, 2020, The Impact of External Debt on Economic Growth in Egypt: An Econometric Study, Journal of the Faculty of Politics and Economics, Issue 8, October 2020.
20- Mohamed, Yousef Awad Ahmed, 2017, The Impact of the Accumulation of External Debt Service on Gross Domestic Product in Sudan (1990-2015), Master's Thesis, Faculty of Graduate Studies, Sudan University of Science and Technology.
21- Musa, Shuqairi Nouri, Al-Hunaity, Muhammad Abdul-Razzaq, Al-Zarqan, Saleh Taher, and Saada, Abdullah Yusuf, 2012, International Finance and Foreign Trade Theories, Dar Al-Masirah, Amman, Jordan, 2012, p. 22.
22- Nasser and Kafi, Mu'min and Mustafa, 2016, International Finance, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, First Edition, Jordan.
23- Saudi, Badra Souria, 2017, The Relationship Between International Finance (Grants and International Aid) and the Public Budget – A Case Study of the Palestinian Authority Budget (2000-2016), Master's Thesis, Mohamed Khedira University – Biskra, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Economic Sciences.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1- Ridings، Khramov، (2013)، The Economic Performance Index (EPI): an Intuitive Indicator for Assessing a Country's Economic Performance Dynamics in an Historical Perspective ، IMF Working Paper، P. 3
2- Todaro، Michael، (2000)، Economic Development، 7th Edition، Addison Wesley Inc، London، 2000، Pp 80-82.